مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية

المجلد5 / العـدد: 1
(جوان2023) ص47 – 65
ISSN : 2773 - 3203/ EISSN : 2830 – 8131

تمكين المرأة من تأسيس مشاريع الاعمال الريادية: الو اقع و الطموح
-دراسة مقارنة بين العراق و الاردن-

Empowering women to establish entrepreneurial projects: reality and ambition -A comparative study between Iraq and Jordan-

نغم حسين نعمة* [1]، حمزة باسم محمد الورد [2]، رغد محمد نجم الجبوري [3]

[1] جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الاعمال العراق naghamalnama@gmail.com

[2] جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الاعمال العراق alwardhamza@gmail.com

[3] كلية دجلة الجامعة، قسم ادارة الاعمال العراق dr.rm7075@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/04/28 تاريخ القبول: 2023/07/05 تاريخ النشر: 2023/07/14

ملخص: هدف البحث الى تشخيص مستوى واهمية تمكين المراة العراقية والاردنية في ريادة الاعمال،اذازداد مؤخرا الاهتمام بريادة المرأة للأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الشيء الذي حفز على إجراء عدة دراسات تهدف إلى محاولة فهم التدني الكبير الذي تسجله مشاركة المرأة في القوى العاملة والحياة السياسية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد توصل البحث الى افتقار العراق الى ثقافة ريادة الاعمال حيث ان اغلب المشاريع تكون تقليدية ومشتهة للمشاريع الاخرى اما بالنسبة الى الاردن فهي متقدمة في هذا المجال من خلال تقديم ما يمكن للمراة للبدء في المشاريع الريادية.

كلمات مفتاحية: ريادة الاعمال ، الابداع ، الابتكار .

تصنيفاتJEL : O31, L26, M13, M51

Abstract: The aim of the research is to diagnose the level and importance of empowering Iraqi and Jordanian women in entrepreneurship. Recently، there has been an increase in interest in women's entrepreneurship in the Middle East and North Africa region. The research concluded that Iraq lacks a culture of entrepreneurship، as most of the projects are traditional and suspected of other projects. As for Jordan، it is advanced in this field by providing what women can do to start entrepreneurial projects.

keywords; Entrepreneurship، creativity، innovation.

Jel Classification Codes: L26, M13, M51 O31,

* المؤلف المرسل

1.مقدمة :

المرأة هي عماد المجتمع فهي نصف الحاضر وكل المستقبل فهي نصفه والمسؤول عن النصف الآخر وهي التي تبني الجيل القادم ومن ثم فإن إعداد المرأة من حيث تنميتها وتطوير قدراتها يعد مرتكزًا تنمويًا أساسيًا فإذا أراد المجتمع الإنطلاق لتحقيق التنميه فلا بد من تنميه المرأة وهذا ما اجتمعت عليه كافه البحوث وأيضًا المنظمات الدوليه والمحليه.

إن واقع المرأة في أي مجتمع يشكل معيارًا فعليًا للحكم على درجه النمو الحقيقيه لهذا المجتمع وارتقائه في حين أن تقدم هذا المجتمع هي نفسها درجه تقدم المرأة فيه فتقدم الرجل وارتقائه يرتبط بشكل وثيق بتطوير المرأة.

واكتسبت ريادة الأعمال للمرأة فى السنوات الأخيرة أهمية بارزة لدى الدول نظراً لدورها الحيوى فى الحراك الإقتصادي، حيث تكمن أهميتها فى بناء جيل قادر على التعامل مع المشكلات والتحديات الإقتصادية وتحويلها إلى مشروعات إستثمارية وذلك بتفعيل الطاقات البشرية وتحويلهم إلى عناصر منتجة تساهم بشكل فعال فى بناء التنمية الإقتصادية الوطنية

وقد تمثلت مشكلة البحث في معرفة مستوى ريادة الاعمال في العراق والاردن ، بينما هدف البحث الى التعزيز من مستوى الريادة من خلال المراة وزيادة الثقافة الريادية في المجتمع العربي.

1.1اشكالية البحث

تتمثل مشكلة البحث في ضعف ثقافة ريادة الاعمال لدى المرأة ، اذ تعد ريادة الاعمال من الحقول الهامة والواعدة في اقتصاديات الدول و تسهم المشاريع الريادية اسهاماً فاعلاً في تطوير الدول في التنمية الاقتصادية الشاملة لكونها النواة الاولى في بناء منظمات الاعمال الصغيرة والكبيرة ، ومن هنا يمكن طرح الاسئلة التالية :

1. ما مستوى ريادة الاعمال في العراق والاردن ؟
2. ما مستوى سبل تعزيز دور المرأة في زيادة الوعي بثقافة ريادة الاعمال ؟
3. ما مدى تمكين المرأة في تأسيس مشاريع ريادية ؟

2.1. أهمية البحث

يستمد البحث أهميته في كونه من أهم المواضيع المعاصرة والتي تبحث على التطور والابداع والابتكار وكما يلي :

- يتناول البحث موضوع ريادة الاعمال والذي يعد من الموضوعات المهمة في حياة مشروعات الاعمال ، حيث ترتب الريادة ارتباطاً وثيقاً بموضوع تمكين المرأة والمجتمع .
- تشخيص مستوى واهمية تمكين المرأة العراقية والاردنية ريادة الاعمال .
- معرفة امكانية تأسيس المشاريع الريادية من قبل المرأة ومدى توفر الحافز لتعلم ثقافة ريادة الاعمال.

3.1 .أهداف البحث :

يهدف البحث إلى معرفة دور ريادة الاعمال في التقدم الحاصل في العراق والاردن ومعرفة سبل تعزيز دور المرأة في الريادة وذلك من خلال :

- دراسة اثر تمكين المرأة وتوفير ما يلزم لتعزيز ثقافة ريادة الاعمال .
- تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه ريادة الاعمال في الاقتصاد ومدى تقدمه .
- بيان المشاكل والتحديات التي تواجه ريادة الاعمال لغرض وضع الحلول المناسبة ومعالجة هذه المشاكل بالشكل الذي يحقق النجاح من اجل النهوض بهذا النوع من المشاريع .
- تعزيز امكانات المرأة في تأسيس مشاريع ريادية وقدرتها في ادارتها والابتكار فيها .

4.1 . فترة الدراسة :

تمتلث فترة الدراسة بالمدة 2014-2016 وذلك حسب البيانات المتوفرة لدى الباحثين .

2. الاطار المفاهيمي للبحث :

1.2. مفهوم تمكين المرأة :

حاولت أغلب النظريات الاقتصادية والادارية تحديد العوامل المؤثرة في تمكين المرأة ، وتقسيمها إلى عوامل اقتصادية، وعوامل غير اقتصادية، مع التنبيه إلى أن تمكين المرأة عملية متعددة الوجه، تتقاطع فيها شخصية المرأة، والعائلة، والمجتمع، والمناخ الاقتصادي والسياسي وهي متغير كامن، من غير الممكن ملاحظته وقياسه بشكل مباشر(Kabeer،2003:21).

وإن تمكين المرأة عملية متعددة الوجه وغير قابلة للحصر، ويجب دراسة الاهمية النسبية للعوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية ذات العلاقة بتمكين المرأة، لكن من المهم الانتباه إلى أن

الابحاث التجريبية على تمكين المرأة أوضحت أن مفهوم تمكين المرأة يعاني من مشاكل في تعريفه، وقياسه (Swain،2008:17).

ومن أفضل تعاريف التمكين، تعريف البنك الدولي، فوفقا لهذا التعريف يمكن القول بأن تمكين المرأة هو "تعزيز سلطة المرأة في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، ويمكن تحقيقه عن طريق إيجاد فرص أكثر للمرأة، لتمتلك المزيد من الاصول، والقدرات، ما يمكنها من عمل الاختيارات، لنقلها إلى إجراءات أو نتائج مرجوة" (World Bank،9 : 2012) .

اما (Kaminiski،2017) فقد عرف تمكين المرأة على انه "عملية تطويرية تعزز اسلوبا فعالاً لحل المشكلات وتعمل على زيادة الفهم السياسي لدى المرأة وزيادة قدرتها على السيرة على البيئة" (Geleta et al،2017:2).

وقد عرف الباحثين تمكين المراة على انه العملية التي تتيح للمراة القدرة على مواكبة الاحداث واتخاذ القرارات الاستراتيجية والتي تمكنها من ادارة حياتها من خلال الموارد المتاحة لها وكيفية استخدامها لها بالشكل السليم بهدف تحقيق اهدافها .

2.2 . الابعاد والمؤشرات الفرعية لتمكين المرأة :

1.2.2التمكين الاقتصادي :

يقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة أن يتساوى التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية، والتنظيمية والمهنية، والدخل المكتسب، والأجور. ويؤكد الداعون لهذا النوع من التمكين للمرأة أن التمكين الاقتصادي للمرأة لا يتحقق إلا إذا كان لها دخل خاص منتظم (Malhotra،21 : 2011) . وقد أنتجت الحركة النسوية مصطلحا جديدا يدعى تأنيث الفقر، والمقصود به أن النساء لديهن نسبة ومعدل من الفقر أعلى بكثير مما هو عند الرجال، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المرأة في أغلب الأحيان تقوم بأعمال غير مدفوعة الأجر، مثل تربية أولادها، والقيام بالأعمال المنزلية، في حين أن معظم الرجال يشتغلون في أعمال مدفوعة الأجر، مما جعل المال يتركز في أيدي الرجال دون النساء (Todaro،2003:13) . وفي هذا النموذج الذي يشكل الأغلبية تحتاج المرأة إلى أخذ الإذن من زوجها في جميع أمورها، وهذا الأمر يظهر بشكل واضح في نموذج الأسرة الذي يتولى فيها الرجل كسب لقمة العيش، وتتولى فيها المرأة إدارة شؤون المنزل، وتحتاج أيضا المرأة إلى أن تستأذن زوجها في الخروج للعمل، أو لغير العمل كما أنها لا تتحكم تماما في خصوبتها (Kundu،2012:31). وفي تقرير الفجوة الجندرية للعام 2012 يتم قياس الفجوة

الجندرية لمؤشر التمكين الاقتصادي عن طريق المؤشر الرئيسي، للمشاركة، أو الفرص الاقتصادية التي ينضوي تحتها المشاركة في القوى العاملة، والتساوي في الأجور لنفس العمل، والدخل المتحصل، والمشرعون والمدراء وكبار الموظفين، والعمال ذي المهارة (World Economic Forum، 2012:23) .

2.2.2.التمكين السياسي :

إن التمكين السياسي ضمن هذا المفهوم يصب بشكل مباشر في تغيير القوانين، ودفع المرأة إلى سوق العمل، ولو على حساب دورها الأساسي في تربية النشء، بل إن بعض التقارير المقدمة تعد أن قيام المرأة بهذا الدور يمثل تحديا أساسيا أمام التمكين السياسي للمرأة. وهناك من طالب بفرض حصة للنساء (كوتا) Qouta مناصفة مقاعد البرلمان- والتي يفترض أن يتم شغلها بنظام الانتخاب الشعبي الحر فتشغلها النساء، أو الرجال، بأي نسبة كانت - دون انتخابات. وما تزال فكرة تمكين المرأة العربية والمسلمة، تلقى المعارضة التي تستند إلى اعتبارات ثقافية اجتماعية، لا سيما الاعتبارات الدينية، وتختلف قوى المعارضة في التمكين السياسي للمرأة بين رفض مطلق، ورفض جزئي(محمد ، 2003، صفحة 24).

إن معارضي التمكين السياسي للمرأة يعانون من فهم خاطئ، ومشوش للدين، أما أنصار التمكين السياسي للمرأة المسلمة فيستندون إلى أنه "لم يثبت ورود نص قرآني، أو سنة نبوية أوإجماع صحيح، أو كتاب يحرم حق الانتخاب، والترشيح على المرأة ، إن العمل الانتخابي، هو: توكيل، ونيابة، والعمل النيابي، هو رقابة، وتشريع، والمرأة في الإسلام ليست ممنوعة من التوكيل، أو من الرقابة والتشريع، وباستعراض التاريخ الإسلامي نجد أن المرأة مارست عدة أشكال من الحقوق السياسية، مثل البيعة، والهجرة، والدفاع عن الإسلام، والرقابة، والسياسة، بما يتناسب مع ذلك العصر. إلا أنه يجدر القول أن هناك بعض التيارات السياسية الاسلامية، قد تجاوزت هذه القضية، لكن ما زال هناك من هو متمسك بمعارضة مشاركة المرأة للحياة السياسية، وحقيقة الأمر أن مناقشة دور المرأة وحقها في الأمور السياسية المعاصرة من انتخاب أو ترشيح وغيره، لم تلق حقها، وبحاجة إلى المزيد من البحث والاجتهاد الواعي. وفي تقرير الفجوة الجندرية فإن التمكين السياسي هو مؤشر عام، ينضوي تحته بعض المؤشرات الفرعية، مثل عدد النساء في البرلمان نسبة إلى الرجال وعدد النساء في المناصب الوزارية، والسنوات التي قضتها النساء في الحكم(World Economic Forum، 2015:27).

3.2.2 . التمكين التعليمي :

يشكل التعليم أحد أهم المرتكزات الأساسية في تمكين المرأة، وامتلاكها القوة، والقابلية للتأثير، والشعور بالذات، وعدم المساواة، لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (Kabeer، 2005:26). ويعد حرمان المرأة من التعليم عائقا أساسيا يمنع عناصر تمكين المرأة لتحقيق الأساسيات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية . فعدم تعليم المرأة يجعل الاختلال موجود وبالتالي يؤثر على مشاركتها السياسية، والاقتصادية . ولكن أصبح هناك مساواة بين الجنسين في التعليم، وهناك تفاوت كبير في أوضاع التعليم بين الريف والمدينة، ولا سيما في الدول النامية، لأن التحاق الإناث في الريف أقل عنه في الحضر، بسبب التقاليد، والعادات، والمعتقدات الاجتماعية في الريف، إذ أن للفتاة أولوية متأخرة في التعليم بسبب الزواج المبكر، أومساعدتها لأسرتها في الأعمال المنزلية، وغير المنزلية، وما زالت هناك دول يكون فيها تعليم الإناث مختلفا عن تعليم الذكور. وفي تقرير الفجوة الجندرية فإن التمكين التعليمي هو مؤشر عام، ينطوي تحته بعض المؤشرات الفرعية، مثل معرفة القراءة والكتابة، وعدد المقيدين في التعليم الابتدائي، وعدد المقيدين في التعليم الثانوي، والتسجيل في التعليم العالي (World Economic Forum،2015:29). مع العلم أن انعكاس السلبية تؤثر في انخراط المرأة في النشاط الاقتصادي.

3.2. تعريف ريادة الاعمال :

قبل الدخول في تعريف ريادة الاعمال يجب ان نبين المفهوم اللغوي للريادة باللغة العربية والانجليزية أن أصل كلمة ريادة في معجم اللغة العربية المعاصرة (رادَ يَروُد ، وهو رائد ، والمفعول مَرْود) راد الشيء : أرادهُ ، تلمسهُ وطلبهُ " راد العلم ، راد الطعام لأهله ، راد القوم : قادهم وتقدمهم " والريادة " قيادة ورئاسة " والريادي اسم منسوب للريادة والرائد ، كشاف ، وهو أول من يشق طريق التقدم ، ويمهد السبيل للآخرين). وفي معجم الأعلم تعني راد الشيء : طلبه وراد الأرض : دار الأرض وتفقد ما حولها من المراعي والمياه ليبين هل هي صالحة للنزول (شمس الدين وآخرون ، 2005صفحة 3).

إن مصطلح الريادة مشتق من الكلمة الفرنسية (Entrepreneur) والتي بطبيعتها تنقسم إلى (Entre) ويقصد (بين) و (Prendre) و تعني (النقل) والتي تعني باللغة الفرنسية (المتعهد. كما يقصد بها ذلك الشخص الذي يتولى نشاطاً مهماً ويستخدم لوصف الشخص المخاطر الذي يحقق التقدم الاقتصادي من خلال إيجاد طرائق جديدة أفضل لعمل الأشياء Sethi،(5: 2005).

أما في قاموس اللغة الانكليزية فإن كلمة الريادة (Entrepreneurship) تعني ليتعهد أو ليأخذ على عاتقه (To under take) . أما في قاموس (Webster) فأن المصطلح ينطبق على الذي يمكنهُ تنظيم وإدارة وتحمل مخاطر الإعمال Webster)، (2006 صفحة 94).

4.2. اهمية ريادة الاعمال :

إن تحقيق الريادة يعني بلوغ المنظمات لذاتها و من ثم متابعة المستجدات ذات العلاقة وهذا يفترض عليها توظيف إسهاماتها بغية الكشف عن أهميتها ومن ثم التحري عن مردوداتها في إطار دورها المتمثل في إحداث أثار ايجابية تتمثل فيما يلي : (الورد ونعمة ،2020، صفحة 469)

- احداث التغيير و التحول ،اذ يُعد الإبداع من الصفات المميّزة للريادية ، خاصة وان المنظمات الريادية تعمل كدالة للتغيير من خلال ممارسات النشاطات الريادية .
- ايجاد العديد من المشروعات التي تُعد مهمة لتطوير الاقتصاد وتنميته .
- ايجاد فرص العمل المهمة على المدى الطويل من اجل تحقيق النمو الاقتصادي .
- زيادة الكفاءة بزيادة التنافسية ، اي ان دخول منافسين جدد يحفز المنظمة للاستجابة بشكل كفوء و فعال .
- احداث التغيير في هيكل السوق و العمل من خلال زيادة تبني الابتكار التنظيمي و التقنيات الحديثة .
- احتمالية ادخال ابتكارات جذرية يترك اثراء ايجابياء في الاقتصاد بشكل كامل نتيجة البداء بأنشاء المنظمات الجديدة .
- التنوع النوعي و الكمي الكبير ، اذ ان المشاريع الجديدة تقدم افكاراء جديدة ، ابداعياءواقتصاديا .

3. الجانب التطبيقي للبحث :

1.3. تحليل تمكين المرأة في العراق بمجال مشاريع الاعمال الريادية:

حسب ورقة حقائق القوة العاملة الصادرة عن شبكة معرفة العراق (KN1 في كانون الأول/ ديسمبر 2011)، بلغ معدل البطالة في العراق 7% للذكور و 13% للإناث. ومع ذلك تشمل إحصائية البطالة هذه الأشخاص الذين لا يعملون بدوام كامل والأشخاص الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي . ونتيجة لذلك ، ربما تم عد الذين يعملون بضع ساعات في الأسبوع أو على أساس غير على أنهم يعملون على الرغم من أن عملهم لم يكن كافيا لتلبية احتياجاتهم أو لإعالة

أسرهم . علاوة على ذلك ، لم تتناول الإحصائية عدد هائل من النساء اللاتي يشاركن في القوى العاملة . وكشف مسح (شبكة معرفة العراق أن 13 في المئة فقط من الإناث من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق يشاركن في قوة العمل - مقارنة ب 72 في المئة من الذكور . لذا ، لا يتناول معدل عمالة المرأة منه جزء صغير من النساء العراقيات ، فالملايين من النساء العراقيات لم يعدين في هذه الإحصائية لأنهن لا يسعين للعمل على الإطلاق ، وتشير مصادر عدة إلى أن هذا غالبا ليس اختيار هن . وكانت لدى العراق قوة عاملة كبيرة من الإناث في فترة الستينيات والسبعينيات ، وسعي النظام السابق للاعتماد على هذا في الثمانينيات فعلى سبيل المثال ، خلال الحرب بين العراق وإيران (1980-1988) سن النظام السابق العديد من القوانين مثل قانون العمل الموحد ، الذي يهدف إلى مساواة المرأة والرجل في الحصول على فرص عمل وتضييق الفجوة بين الجنسين في الاقتصاد العراقي ، ويعزى ذلك جزئيا إلى حقيقة أنه في العراق خلال الحروب الكبرى ، كانت المرأة تأخذ مكان الجنود العراقيين في الخدمة الفعلية في المصانع ، والوكالات الحكومية ، والشركات الصغيرة . ومع ذلك ، شهدت فترة التسعينيات والعقد الأول من الألفية الواحد والعشرين ليس فقط الحروب ، ولكن الحظر الاقتصادي ضد العراق ، والنزاعات الطائفية الداخلية التي أدت إلى التراجع عن الاتجاهات التقدمية التي كانت منتهجة في العقود السابقة . وتبرز الأدبيات والتقارير عدة قضايا في أساس المشاركة المحدودة في الوقت الراهن للمرأة في الاقتصاد العراقي والتنمية: (برنامج الامم المتحدة ،2017صفحة 7).

- تعكس القوانين العراقية وتفاقم في نواح كثيرة التحديات الاجتماعية وعملية المشاركة المرأة في المجال الاقتصادي .
- أدت القوانين العراقية والقيم التقليدية إلى فرض حواجز أخرى تعترض طريق مشاركة وتمكين المرأة اقتصاديا في ذلك : (1) التعاون في صنع القرار ، (2) عدم استقرار الوضع الأمنية (3) عدم وجود فرص تعليمية (4) تخلف القطاع الخاص (5) عدم القدرة على الوصول إلى الموارد الكافية و الفئات المهمشة أو الفئات الضعيفة من السكان.

وتنص القوانين العراقية المنطقة على بينة مختلطة تنظم مشاركة المرأة في الاقتصاد ، فضلا عن وصول المرأة الضعيفة إلى برامج الرعاية الاجتماعية وفيما يتعلق بإعاقة مشاركة المرأة لم تنجح القوانين العراقية الموافقة في إقامة تكافؤ فرص و امن اقتصادي لكلا الجنسين - في بعض الحالات يرجع هذا إلى تفسيرات هذه القوانين وليس بالضرورة العرض الأصلي منها . وبالإضافة إلى

ذلك، كتب الكثير من هذه القوانين في الماضي ، مع الافتراض الأساسي أن الرجل هو المعيل وصانع القرار في الأسرة . ومثال على هذه الافتراضات المتعلقة بالرجال والنساء في مكان العمل هو قانون الضريبة، الذي يعطي الرجل إعفاء ضريبي غير متاح للمرأة على افتراض أن الرجل وليس المرأة هو المعيل للأسرة. وعلاوة على ذلك ، على الرغم من الهدف الأولي ، تفسير قانون العمل الموحد لسنة 1988 في بعض النواحي على أنه ينص على أنواع معينة من فرص العمل للمرأة ويفرض قيودا على أعمال أخرى . نظرا لهذه الظروف ، كان يجب على المرأة أن تعتمد في كثير من الأحيان على الآخرين ، وفي كثير من الأحيان على الرجل ، لبقائها في الحياة الاقتصادية. وتواجه المرأة غير المتزوجة صعوبات خاصة حيث لا يتوفر الضمان الاجتماعي للأرامل والموارد الحكومية الأخرى لفئة معينة من النساء الفقيرات، أو غالبا ما يكون غير كاف بالنسبة للمرأة لتربية أسرتها. وعلى الرغم من القضايا المذكورة أعلاه ، ثمة عدة جوانب من القانون العراقي المتعلقة بالمرأة في مكان العمل متقدمة جدا بالنسبة لدول أخرى في المنطقة فتضمن المادتان 22 و 25 من الدستور العراقي لعام 2005 الحق في العمل وتوفير فرص عمل مساوية بغض النظر عن الجنس . وعلى الرغم من وصفه للمرأة ، تنص المادة 2 من قانون العمل الموحد على أنه " يضمن هذا القانون حق العمل لكل مواطن قادر عليه بشروط وفرص متكافئة بين المواطنين جميعا دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين". كما يمنح القانون المدني العراقي الرجل والمرأة الحق في إبرام العقود وتتجاوز خطة التنمية الوطنية 2011 - 2014 هذا ، حيث تدعو إلى توسيع تمكين المرأة ، وتوسيع نطاق استحقاقات الضمان الاجتماعي لجميع الفئات و خصوصا النساء - وخلق بيئة اقتصادية داعمة للمرأة تتميز بالمساواة والعدالة.

العراق أيضا من الدول الموقعة على عدد من المعاهدات الدولية التي تحكم مشاركة المرأة والرجل في الاقتصاد ، والحق في الأمن الاقتصادي . وهذه الاتفاقيات تدعو إلى وضع نهاية التمييز على أساس الجنس، وتقديم دعم خاص للفئات الضعيفة من السكان. ويشمل هذا الدعم الأرامل والنساء اللواتي يعشن المناطق الريفية والنساء الحوامل - وخاصة اللاتي لا يعملن منهن وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر الضمان الاجتماعي ، والفرص التعليمية للكبار والمرأة الريفية والتدريب المهني والبرامج الخاصة بالنساء في العمل غير الرسمي وإجازة الأمومة ، وخدمات رعاية الأطفال تدابير موصى بها لتقديم خدمة أفضل وتمكين المرأة وعلى الرغم من ذلك نشأ تضارب بين التزامات العراق بموجب هذه الاتفاقيات والإطار القانوني الوطني في العراق. ولا يزال هناك نقص في هذه المهارات

والتدريب على هذه الالتزامات الدولية والجهود المبذولة لتوحيد الإطار القانوني . (وزارة التخطيط، 2010).

2.3. تمكين المرأة العر اقية اقتصاديا :

اظهرت نتائج مسح التحليل الشامل للأمن الغذائي والهشاشة للأسرة في العراق لسنة 2016 أن معدل النشاط الاقتصادي يرتفع بمقدار ضئيل عما كان عليه سنة 2014 من نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لسنة 2014 ونلاحظ ارتفاعه بين النساء في المناطق الريفية من (12%) الى (13.8%) بين سنتي 2014 و 2016.

الجدول (1): معدل البطالة والنشاط الاقتصادي حسب الجنس والبيئة لعامي 2014،2016

البيئة	2014						2016					
	معدل البطالة			معدل النشاط الاقتصادي			معدل البطالة			معدل النشاط الاقتصادي		
	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي	ذكور	اناث	اجمالي
حضر	8.9	24.8	11.5	72.0	14.1	43.0	8.8	24.6	11.5	71.9	14.8	43.1
ريف	7.3	12.7	8.1	73.7	12.0	41.9	7.7	14.3	8.8	72.5	13.8	43.3
اجمالي	8.4	21.9	10.6	72.4	13.5	42.7	8.5	22.2	10.8	72.1	14.5	43.2

المصدر: المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق المستمر لعام 2014

مسح التحليل الشامل للأمن الغذائي والهشاشة في العراق لعام 2016 .

3.3.المرأة المعيلة للأسرة العر اقية :

في حالة العراق - حيث إن عند الرجال الذين يعملون أكثر من عدد النساء وعادة ما يكون الرجال أكثر تعليما من النساء - تصنف الأسر التي تعيلها امرأة غالبا في الفئة الأولى ويمكن أن تشمل حالات الأرامل ، والمطلقات ، أو النساء اللاتي تخلى عنها زوجها أو انفصل عنها .

إن المرأة المعيلة للأسرة أكثر عرضة من الإناث المعيلات للانخراط في العمل ، في جميع قطاعات الاقتصاد تقريباً ومع ذلك تميل المرأة المعيلة للأسرة إلى العمل في وظائف تتطلب مهارات منخفضة . بسبب تحمل المسؤوليات الأسرية من سن مبكر ، حيث إن القليل منهن حاصلات على التعليم المطلوب للمنافسة على فرص العمل التي تتطلب مهارات عالية وتميل المرأة المعيلة للأسرة إلى أن تكون أقل تعليما من التي تعولهم ويرجع ذلك أساسا إلى الواجبات الأسرية ولكن عموما ،

تكون المرأة المعيلة للأسرة أقل تعليما من نظرائها من الرجال (منظمة الصحة العالمية ، 2008 صفحة 93). وقد أظهرت العديد من الدراسات أن المرأة المعيلة للأسرة بشكل عام ، أكثر عرضة للفقر من نظرائها من الرجال . ووفقا لصندوق الأمم المتحدة للمرأة ، " يفترض أن المرأة المعيلة للأسرة والتي لا تحصل على تحويلات من الذكور أكثر فقرا من الرجل المعيل للأسرة والمرأة المعيلة للأسرة أكثر عرضة للبطالة والتخفيضات في الإنفاق الاجتماعي والرعاية الاجتماعية " وفي السياق العراقي ، المرأة المعيلة للأسرة أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي بسبب انخفاض مستويات الدخل الكلي ، وفي عام 2004 ، قدر البنك الدولي أن " متوسط دخل المرأة المعيلة للأسرة أقل 15- 25 في المئة مقارنة بالرجل المعبر للأسرة " (اليونيسف ، 2008) . ومع ذلك، قد ثبت أن حشد الدعم الكافي للمرأة المعيلة للأسرة صعباً، بسبب عدم وجود إحصاء حكومي أو إحصاءات منتظمة عن الأسر العراقية ، مما يعيق عملية جمع بيانات دقيقة عن النساء المعيلات للأسر في العراق . فعلى سبيل المثال، يوضح الجدول أدناه ثلاث دراسات - غير شاملة و غير متطابقة أو متماثلة البيانات عن عدد النساء المعيلات للأسر في العراق . وعلاوة على ذلك، من المقبول على نطاق واسع أن عدد النساء المعيلات للأسر في العراق آخذة في الازدياد، وهذا هو جزء من اتجاه دول أوسع. وفي العراق ، ترجع هذه الزيادة جزئيا إلى عقود من العنف .

الجدول(2):العدد المقدرللنساء المعيلات للاسرللفترة 2006-2009

اسم المسح	السنة	المؤلف	اسلوب المسح	العدد المقدرللنساء المعيلات للاسرة	العدد المقدر للارامل
المسح الصحي للاسرة العراقية	2006/ 2007	وزارة التخطيط وزارة الصحة، الجهاز المركزي للاحصاء ، منظمة الصحة العالمية ، احصاء اقليم كوردستان	مسح تمثيلي على المستوى الدولي لعدد 9345 اسرة وعدد 14675 امراة في سن الانجاب ويغطي جميع المحافظات في العراق.	10.2% من الاسر	2.5 مليون
التحليل الشامل للامن الغذائي	2008	الجهاز المركزي للاحصاء،احصاء	اخذ عينة عشوائية كلاسيكية لعدد 115	400000 (واحد ف كل عشر	320000 (80%) من

والضعف		اقليم كوردستان، معهد بحوث الاغذية،وزارة الصحة، برنامج الاغذية العالمي التابع للامم المتحدة	قضاء في العراق	اسر)	النساء المعيلات للاسر
	2008/ 2009	جمعية الامل العراقية، اوكسفام	عينة غير تمثيلية لعدد 1700 شخص	35.5% من المشاركات	لا يوجد

المصدر: تقرير UNDP للتمكين الاقتصادي للمرأة: دمج المرأة في الاقتصاد العراقي ، 2016

بدءا من الحرب بين العراق وإيران إلى الصراع الطائفي في اعقاب سقوط النظام السابق في عام 2003. وفي ذروة الصراع الداخلي في عام 2006 ، أشارت التقديرات إلى أن عدد من يترملن يوميا يصل إلى 90 - 100 امرأة عراقية وستكون البيانات الأكثر دقة حول عدد وانتشار النساء المعيلات للأسر ذات قيمة في حشد المزيد من المساعدات الموجهة لهذه الفئة من النساء العراقيات .

4.3.تحليل تمكين المرأة في الاردن بمجال مشاريع الاعمال الريادية:

إن الاهداف والاجراءات الرامية إلى تحقيق دور القوى للمرأة في الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية تمثل جزءاً من نسيج الاستراتيجية الحالية للأردن، وإن تثقيف ريادة الاعمال يلقى الرعاية اللازمة كجزء من نظام التعليم الاردني وقد بلغ حَدا من التطور، ابتداء من التعليم الاساسي والمستمر في برامج التعليم الثانوي، وتواجه المرأة صعوبات محددة تعيق تطوير ريادة الاعمال في الاردن. ونختص منها بالذكر صعوبة الحصول على رأس المال اللازم لتأسيس النشاط التجاري بسبب عدم وجود ضمانات وأصول. وعلاوة على ذلك، لا يزال الحصول على التمويل تحديًا حتى بالنسبة للنساء العاملات بالفعل في مجال الأنشطة التجارية، وبالتالي، فإن التمويل الذاتي يظل محل تفضيل من جانب رائدات الأعمال الأردنيات، وذلك بسبب الأعراف الاجتماعية والثقافية المحافظة فيما يتعلق بأدوار الجنسين في الأسرة والمجتمع، فإن النساء يفتقرن إلى الاتصالات الكافية؛ حيث لا يمكنهن أن يتعرفن على اتحادات الصناعة وغرف التجارة وغيرها من شبكات الأعمال التجارية الرئيسية؛ كما أنهن أقل احتمالا للتعرف على رائدة أعمال

والاقتداء بنموذج يحتذى به في شبكتهن الاجتماعية ونتيجة لذلك، فغالبًا ما تعاني رائدات الأعمال عند محاولة الحصول على الموارد والمعلومات والمشورة اللازمة لتحقيق النجاح.

وبالنظر إلى الوضع المذكور أعلاه ، يمكن للإجراءات التالية أن تكون مصدراً للإلهام بالنسبة للأردن فيما يتعلق بمعالجة بعض المعوقات التي تم تسليط الضوء عليها على المدى القصير(حسب تقرير يونسكو عن عملية تعزيز تمكين المرأة للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا :

- سلسلة توكيلات مركز B-fit للرياضة (من تركيا) لتعزيز فرص التواصل .
- صندوق الضمان (من إيطاليا) لمواجهة الصعوبات المرتبطة بعدم وجود ضمانات للحصول على الائتمان .
- غارانتي بنك (تركيا) لزيادة القدرة المالية للشركات التي تقودها النساء .

لزيادة نطاق شبكة التواصل الاجتماعي والمهني المطلوبة لتطوير الاعمال التجارية، تمثل مراكز B-fit الرياضية التركية آلية لافتة للنظر وتستحق الدراسة. تم إنشاء B-fit في عام 2006 بهدف تشجيع النساء – في كل الفئات العمرية ومستويات الدخل – على التعود على ممارسة الرياضة وتحسين القوة البدنية والعقلية؛ لزيادة قوتهم في الحياة الاقتصادية من خلال تشجيع ريادة الاعمال وخلق فرص العمل للنساء، وذلك لمساعدتهن في إنشاء الانشطة والمشاريع الاجتماعية، وزيادة وعيهن فيما يتعلق بحياتهن والبيئة. تدار هذه المراكز من قبل النساء بحيث يمثلن أيضا فرصة للعمل الحر، وخلق فرص عمل جديدة للنساء الاخريات (تشير البيانات إلى أن النساء يملين إلى تعيين النساء الاخريات) وتمكين النساء بأنفسهن. في تركيا، تطورت مراكز B-fit الرياضية بشكل رائع من مجرد فكرة صغيرة حتى باتت الآن تخدم 180.000 امرأة في 48 مدينة من خلال مراكزها البالغ عددها 220.

للتغلب على المشاكل المتعلقة بالحصول على الائتمان (وخاصةً عدم وجود ضمانات) ، فهناك آلية جيدة يمكن تنفيذها في الأردن وهي الخاصة للتغلب على المشاكل المتعلقة بالحصول على الائتمان عدم وجود ضمانات بصندوق الضمان الايطالي. وقد تمت دراسة هذه الالية في الاساس لخدمة الشركات الصغيرة والمتوسطة التابعة للرجال والنساء على حٍد سواء، وقد طرحت نظاما للتمييز الايجابي لصالح المرأة، واتجهت في النهاية إلى تقديم تسهيلات لرائدات الاعمال. تحصل المرأة على تغطية للقروض تصل إ لى80 ٪ (في حين لا تتعدى التغطية نسبة 60 ٪للرجال)،

بحد أقصى 2.5 مليون يورو. منذ عام 2014 ،بات من الممكن إصدار تصريح مسبق للمرأة من جانب إدارة الصندوق، وأصبحت في وضع أفضل للتفاوض على القرض مع البنك الذي تتعامل معه. يتم توفير صندوق الضمان من جانب الحكومة الايطالية، وهذا ما يسهل الوصول إلى نظام الائتمان. وتكمن إحدى النجاحات التي حققها الصندوق في وإدارة القطاعين العام والخاص به. ويتألف الصندوق من ممثلين عن الوزارات والبنوك وجمعيات القطاع، والذين يجتمعون مرة واحدة في الاسبوع، ويصرحون بالطلبات التي يقدمها البنك والجهات المستفيدة منها. مثل هذه الشراكة بين القطاعين العام والخاص – إذا ما تم استقدامها في الاردن – يمكن أن تؤدي إلى تهيئة وضع مربح للجانبين بالنسبة للبنوك والنساء، حيث ستعّدل إلى حد بعيد طبيعة العالقة بين المقرض والمقترض، طالما كان للمقرض اهتمام كبير بمنح قرض لرائدة أعمال فعالة تعتمد على ضمانات وضعتها الدولة، أما المقترضة فتستفيد من قرض ما كانت لتحصل عليه بهذه الشروط الميسرة . ويقدم بنك غارانتي التركي قروضا محددة ودعما ماليًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء. كان بنك غارانتي(Garanti Bank) أول بنك تركي يسعى إلى البدء في تقديم الائتمان (الدعم المالي) والخدمات (التدريب والاستشارات) المصممة خصيصا للنساء. وكانت الادلة المأخوذة من البحوث الداخلية التي أجراها بنك غارانتي تدعم الفكرة القائلة بأن النساء يمثلن عميلات،مربحات من خلال الشركات الصغيرة والمتوسطة. وعلاوة على ذلك، وإلى جانب الدعم المالي، فإن بنك غارانتي يقدم أيضا التدريب وتقديم المشورة لعملائه. ويعني ذلك أن مرأة، تحصل أولا على الائتمان، ثم يتم تدريبها أيضا على كيفية إدارته. ويمكن للتدريب أن يساعد رائدات الاعمال على الاستفادة من المعرفة اللازمة لإدارة هذه الاموال فضلا عن رأس المال الخاص بهن على النحو الامثل .

وتأتي مبادرة النشميات التي أطلقها البنك الاردني الاهلي – والتي تدعم ريادة الاعمال النسائية في الاردن من خلال توفير الخدمات الاستشارية المالية المخصصة للنساء – لتسير على هذا المسار نفسه، الا أن الاسلوب المنهجي لبنك غارانتي التركي يتعدى هذه المرحلة، من خلال توفير قروض محددة وخدمات غير مالية لرائدات الاعمال. وقد تكون هذه الخدمات عناصر مكملة لخدمة رائدات الاعمال في الاردن لتسهيل حصولهن على التمويل اللازم لأنشاء أعمالهن أو وتطويرها.

5.3 . التمكين الاقتصادي للمرأة الاردنية :

يعتبر تمكين المرأة اقتصاديا عنصرا أساسيا في دفع عجلة التنمية المجتمعية، وقد تنامت جهود المملكة في هذا المجال خلال السنوات الماضية بتعزيز دور المرأة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي كأحد أهم الاولويات التنموية؛ انطلاقا من الايمان الراسخ بأن المرأة تمثل نصف المجتمع وجزء هاماً وحيويا من الموارد البشرية العاملة في تنميته.

وإذ يعتمد التمكين الاقتصادي على تعزيز دور المرأة لممارسة حقوقها كصاحبة عمل وعاملة وربة منزل ومعيلة للأسرة ؛ دون إغفال دور المرأة الفقيرة والمشاركة الفاعلة في مختلف المجالات، فقد أولى الاردن اهتمامه بالعمل على وضع السياسات التي تهدف إلى تفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة وإرساء ركائز بيئة تشريعية تضمن المساواة بين المرأة والرجل بما يكفل تحقيق مشاركة أكبر للمرأة في النشاط الاقتصادي بما فيه التركيز على هذا الامر في الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.

الشكل (2): الاهداف الفرعية (معدل المشاركة ومعدل البطالة)

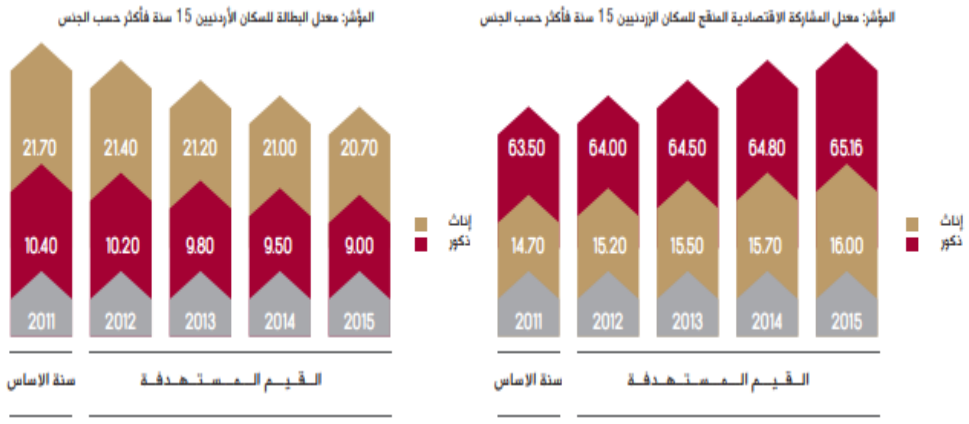

المصدر: تقييم الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية 2006-2010 .

رغم ذلك ما زال معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل منخفض اذ يبلغ (14.7%) مع ارتفاع نسبة البطالة للنساء لتصل إلى (21.7%) مقارنة بـ (10.4%) للذكور؛ وقد يعود ذلك لعدة أسباب وعوامل منها ما يتعلق بضرورة توفير متطلبات البيئة الصديقة والداعمة لعمل المرأة والخدمات المساندة اللازمة ، ووعي المرأة بحقوقها العمالية، وإنصافها بالأجر، وتضييق الفجوة بين الاناث والذكور في هذا المجال .

الشكل(1) المؤشر نسبة النساء سيدات الأعمال / اللواتي يمتلكن مؤسسات خاصة -القيم المستهدفة -

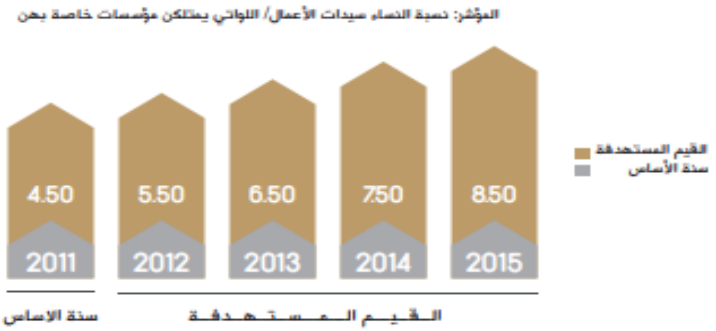

المصدر: تقييم الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية 2006-2010 .

من خلال الشكل رقم1، نلاحظ تطور نسبة سيدات الاعمال من سنة 2011 إلى سنة 2015 والذي بلغ من 4.5 إلى 8.5 وتعتبر هذه النسبة مهمة خلال فترة قصيرة مع العلم أن تلك كانت قيم مستهدفة ،فمعظم السياسات والخطط لم تراع مشاركة المرأة الاقتصادية في سوق العمل غير المنظم، فيما تواجه صاحبات الاعمال العديد من الصعوبات. وعليه الهدف العام هو فرص اقتصادية متكافئة وملائمة تحقق مشاركة أكبر للمرأة في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وفي رسم السياسات وصناعة القرارات الاقتصادية.

الشكل(3) المؤشر عدد النساء المعيلات للاسر اللواتي حصلن على قروض ميسرة مولهن بها مشروعا مولن بها مشروعا إنتاجيا أو سكنيا لهن ولأبنائهن

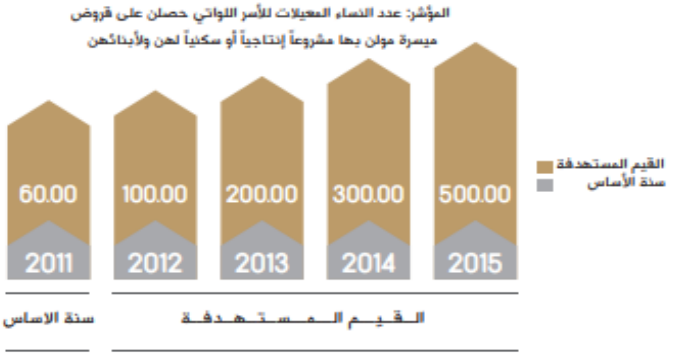

المصدر: تقييم الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية 2006-2010 .

من خلال الشكل رقم 3، يوضح لنا تطور عدد النساء المعيلات للأسر من سنة 2011 إلى سنة 2015، بحيث نلاحظ أن القيم المستهدفة قد ارتفع في فترة قصيرة ، وهو عدد النساء المعيلات للأسر اللواتي حصلن على قروض ميسرة لتمويل مشارعهن قد يكون مشروع إنتاجي أو سكني.

ويمكن القول أن تفسير تطور عدد النساء لهذه الفترة ما هو إلا لتحقيق السياسات الاقتصادية ذات أثر إيجابي والذي يمثل فرص وخيارات للنساء للمشاركة في مختلف مستويات ومجالات النشاط الاقتصادي وفي مواقع صنع القرار ورسم السياسات الاقتصادية وفي ريادة الاعمال الخاصة وكذا توفر فرص عمل للمرأة الفقيرة لتحسين دخلها.

5. خاتمة :

تعد ريادة الاعمال من الامور الهامة في المجتمع في ظل وجود المنافسة الكبيرة بين المشاريع القائمة في السوق، ومن أجل التطور والنهوض بالواقع العربي لابد من إشاعة ثقافة ريادة الاعمال بالحد الذي يضمن توجه أغلب المشاريع اليها ويتم ذلك من خلال تثقيف المجتمع على هذا النحو من خلال إقامة الورش والتدريبات اللازمة وسد النقص الموجود في المجتمع من متطلبات التي تساهم في تقدم الفكر والتطبيق للوصول الى الإبداع والابتكار والريادة في الأعمال .

1.5- الاستنتاجات:

- يفتقر العراق الى ثقافة ريادة الاعمال ، حيث أن اغلب المشاريع تكون تقليدية ومشابهة للمشاريع الاخرى وبالتالي قلة وجود الابداع والابتكار بسبب نقص في عدة امور تتطلبها الريادة والابداع .
- تعد دولة الاردن من الدول المتقدمة في ريادة الاعمال ، وذلك من خلال تقديم ما يمكن للمرأة للبدء في المشاريع الريادية .
- تشكل المشروعات الريادية عاملاً للاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بما توفره من فرص للعمل ، اضافة الى توجيه المدخرات نحو الفرص المربحة واستغلالها في الشكل الصحيح الامر الذي يحقق رغبات اكثر للمجتمع .
- هنالك العديد من القوانين التي تقيد عمل المراة في المجتمع وعدم اعطائها الحرية الكاملة بسبب الاعراف والتقاليد .
- هنالك امكانيات ومهارات جيدة للمرأة في ريادة الاعمال وهي في طور التطور وزيادة الامكانيات بالشكل الذي يمكنها من المنافسة .

2.5.التوصيات :

- القيام بنشر التثقيف والتوعية بأهمية انشطة الابتكار والاختراع على كل المستويات (المدارس ، الجامعات ، المعاهد) وتعزيز دور المرأة ومنحها الثقة اللازمة لبدء مشروعها الخاص .
- تقديم برامج الدعم الاداري والفني والاستشاري عن طريق الدورات والندوات والمؤتمرات العلمية ودراسات التقييم للفرص الاستثمارية وجدوى المشروعات الريادية واعداد تدريب مهني للمرأة التي تطمح للحصول على مشروع ناجح .
- دعم الصناعات المحلية وتبني براءات الاختراع من اجل ان يكون الابتكار جزءاً من ثقافة المجتمع .
- تعزيز دور المرأة في المشاريع من خلال توفير الدعم الكافي لمتطلبات إقامة مشاريع ريادية وتشجعيهم على بدء أعمالهم الخاصة وعلى الابتكار في نشاطات وأعمال جديدة .
- إعطاء الحرية الكاملة للمرأة وعدم تضمين الأعراف والتقاليد في سوق العمل من أجل خلق بيئة ملائمة ومناسبة للمرأة مما يحفزها على الابداع.

6.المراجع :

1.6. المراجع باللغة العربية :

- تقرير UNDP (2016)، للتمكين الاقتصادي للمرأة :دمج المرأة في الاقتصاد العراقي .
- تقرير الأمم المتحدة (2017)، المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW) " اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة " مجموعة معها هيأة الأمم المتحدة (الجمعية العامة للأمم المتحدة) ، كانون الأول / ديسمبر 2017 .
- تقرير تقييم الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية 2006- 2010 .
- شبكة معرفة العراق (2017) : " ورقة حقائق القوى العاملة في العراق " . كانون الأول / ديسمبر 2011.
- شمس الدين، ابراهيم واخرون، (2005)، "الاعلم"، مؤسسة الأعلم للمطبوعات، بيروت لبنان.
- المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق المستمر لعام 2014.
- مسح التحليل الشامل للأمن الغذائي والهشاشة في العراق لعام 2016 .

- منظمة الامم المتحدة (اليونيدو) (2015)، تعزيز تمكين المرأة للتنمية الصناعية المستدامة والشاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) .
- منظمة الصحة العالمية الجهاز المركزي للإحصاء(2008)، هيئة إحصاء إقليم كردستان وزارة الصحة " مسح الصحة الأسرية في العراق 2006-2007 " نير إنجلاند جرنال أوف مودسين .
- الورد ، حمزة باسم ، نعمة ، نغم حسين ،(2020)، (دور ريادة الاعمال في نجاح مشروعات الاعمال – تجربة الامارات العربية المتحدة نموذجا) ، بحث منشور في مجلة اريد الدولية ، المجلد الثاني ، العدد الخاص .
- وزارة التخطيط بالحكومة العراقية خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014 ، بغداد 2010 .
- اليونيسف الجهاز المركزي للإحصاء هيئة إحصاء إقليم كردستان وزارة الصحة (2008)، "المسح العنقودي متعدد الأغراض " . 2006 . إدارة المطربات العامة بالأمم المتحدة قسم التعرض بالمرأة أيار مايو 2008.

2.6. المراجع باللغة الاجنبية :

- Geleta, Esayas B. & Idemudia E.& Henry, Carol & Nigatu B.(2017),The Challenges of Empowering Women: The Experience of Pulse novation Project in Southern Ethiopia.
- Kabeer, Naila, (2005), Resources, Agency, Achievement: Refeactions on the measurement of women empowerment, International Development Research Centre (IDRC), Ottawa.
- Swain، Ranjula, Walentin, (2008), Economic and Non Economic Factor What Empowers woman, Warking paper, UPPSALA Univeristy.
- World Bank, (2012), Capabilities, Opportunities and Participation: Gender Equality and Development in the Middle East and North Africa Region, A companion to the World Development Report, 2012,Washington: World Bank.